

غرفة تجارة وصناعة الكويت

معالجة تداعيات انتشار وباء كورونا  
على الاقتصاد الكويتي

ورقة مبادئ

قدمت الى فريق عمل بين الحكومة والقطاع الخاص

25 مارس 2020

## معالجة تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد الكويتي ورقة مبادئه

### أولاً - مقدمة ومنطلقات :

لا بد من الاقرار سلفاً أن أزمة اقتصادية بهذا العمق مجهول القرار ، وبهذا الشمول للدول والأنشطة والقطاعات ، وبهذا البعد المستقبلي المفصلي ، من الصعب أن نجد لها حلاً ترضي كافة الأطراف ، ومن الأصعب أن تستكمل مقوماتها وصيغتها النهائية بومضة ملهمة أو بمرة واحدة . فالمدى الزمني لجائحة كورونا تتفاوت تقديراته تفاوتاً كبيراً ، والانخفاض الحاد في أسعار النفط - التي يعتبر الاقتصاد الكويتي تابعاً لتقلباتها - تتعدد اسبابه بما يحول دون التفاؤل بعودة إيرادات النفط الى مستوى ما قبل الأزمة في فترة قريبه.

وغرفة تجارة وصناعة الكويت إذ ترفع الى مجلس الوزراء تقديرها لاستجابته الكريمة لمقترحها بتشكيل فريق عمل من الحكومة والقطاع الخاص لوضع تصورات لمعالجة الأزمة ، تعرف تماماً أن ورقتها هذه ستكون مقاربة الى حد بعيد في مقترحاتها مع غالبية الأوراق والآراء التي سيتلقاها فريق العمل من الجهات الرسمية المعنية ، ومن أصحاب الخبرة المجتهدين.

وتعتمد الورقة في اقتراحاتها منطلقات ثلاث :

أ- أن برنامج التحفيز يجب أن يعلن شاملاً لحزمة الحوافز المطلوبه ، ويجري تطبيقه على مراحل تبعاً لتطور الأزمة ومدتها.

ب - المعيار الأساس في اقرار الحوافز هو درجة الضرر ، وعلى هذا الأساس تحدد الأولويات والمبالغ المعتمده. ولا نقصد بالضرر هنا ما تحملته كل شركة أو مؤسسة ، أو ما تحمله كل فرد من أعباء ، نتيجة الأزمة والاجراءات التي صاحبته ، بل المقصود هو الضرر الذي أصاب قطاعاً بأكمله أو نشاطاً أو فئة.

ج- من طبيعة الأمور أن تتعرض خطة التحفيز لضغوط سياسية. ولكن الأزمة الحالية تفوق كل سابقتها خطورة. فالكويت واقتصادها - مثل معظم دول العالم واقتصاداتها - في الجبهة الأمامية لأزمة غير مسبوقه . وبالتالي ، يجب عدم السماح للضغوطات السياسية أن تنحرف بالحزمة التحفيزية عن عدالتها وأهدافها، أو أن تزيد من تكاليفها. ولضمان هذا وذاك ، ترى الغرفة أن يكون لإدارة برنامج التحفيز جهة مركزية على أرفع مستوى ممكن ، يعاضدها فريق من الفنيين المتفرغين ، وتكون لها الصلاحيات الكافية لتنفيذ ومتابعة برنامج التحفيز .

### ثانياً - حزمة الاجراءات التحفيزية المقترحه :

أولاً - تضمنت الكلمة السامية التي وجهها حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت ، يوم الأحد 2020/3/22 ، توجيهاً مباشراً " لايجاد المعالجات اللازمة لتداعيات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية " . وانطلاقاً من هذا التوجيه السامي وفي اطاره ، من الضروة بمكان أن تعلن الحكومة - وفي أسرع وقت ممكن - التزامها التام بدعم الاقتصاد الكويتي ، على أن يأتي برنامج التحفيز الاقتصادي بعد ذلك على توضيح الاجراءات والدعومات المعتمدة لتحقيق هذا الالتزام.

ثانياً - تتضمن تركيبة العمالة الوافدة في الكويت مجاميع كثيرة وكبيرة من العمال المياومين ، الذين قد لا يجدون قوت يومهم إن توقفوا ذلك اليوم عن العمل. وإن تأمين احتياجات هؤلاء - في ظل الظروف الراهنة - مسؤولية انسانية وأخلاقية وأمنية يجب أن ننهض بها جميعاً حكومة وشعباً وبأسرع وقت. وفي اعتقادنا أن شعب الكويت لن يتخلف يوماً عن هذه المسؤولية إذا ما توضحت له الآلية المعتمدة.

ثالثاً - اعتماد ميزانية تكميلية للسنة المالية 2020 - 2021 ( ميزانية الانعاش الاقتصادي إن صح التعبير ) ، لا يقل حجمها عن 15 الى 20 % من الناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت عام 2019 . وهذه النسبة تقارب متوسط ما اعتمدته الدول الأخرى - ومنها دول مجلس التعاون - للميزانيات المماثلة. وتمويل هذه الميزانية يعتمد في هيكله على حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة للدولة حالياً - فإذا كانت غير كافية يمكن ردم الفجوة من خلال الاقتراض وخاصة الاقتراض المحلي . ولا ينصح بتمويل ميزانية الانعاش من خلال بيع الأصول في هذه الظروف التي انخفضت فيها تكاليف الاقتراض الى مستوى غير مسبوق ، وانخفضت أسعار معظم الأصول الى مستوى مماثل. علماً أن الطريقتين ليستا بالسهولة السابقة.

رابعاً- تخفيض آخر لسعر الفائدة إن أمكن.

خامساً - مما لا شك فيه بأن الغرفة تؤمن إيماناً عميقاً بالدور الوطني والمشاركة الفاعلة الإيجابية في التنمية الإقتصادية لمصارف الكويت والتي تستوجب منا الإهتمام الكبير بهذا القطاع.

وهنا بقي علينا أن نذكر ما يلي في هذا الاتجاه :

أ- إعادة هيكلة وجدولة القروض المصرفية للمؤسسات والشركات. مع بحث تعويض المصارف عن تكلفة ذلك من خلال ودائع حكومية مجانية وأدوات أخرى تساعد المصارف على الاحتفاظ بملاءتها العالية وبالسيولة الكافية.

ب- تعتقد الغرفة أن الأزمة تلقي بأعبائها بشكل خاص على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والمقصود هنا ليس المشاريع الممولة من الصندوق الوطني فقط ، بل جميع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ( محلات التجزئه والورشات ... ) التي يصعب عليها الصمود في مواجهة الأزمة ، وتشكل نسبة عالية من الكويتيين ذوي الأعمال الحرة

والذين يناهز عدد المسجلين منهم تحت الباب الخامس من التأمينات الاجتماعية 16000.

وبالتالي ، تأمل الغرفة أن يأتي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على رأس أولويات برنامج التحفيز ، والا يقتصر دعمهم على تأجيل أقساط القروض المصرفية.

سادساً - معالجة الايجارات في اطار شامل واحد على أن يبدأ ذلك بالمجمعات والمحال والمكاتب التجارية وفي نفس الوقت. وأن يتحمل ذلك كل من الحكومة وأصحاب العقارات مقابل أن يحظى هؤلاء بتأجيل أقساط قروضهم ، أو بمنحهم قروضاً مجانية لنفس المدة المعطاة للمستأجرين.

سابعاً - ضخ حد من التمويل يساعد الفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر وشركات الطيران على تجاوز الأزمة ، باعتبار قطاع الخدمات السياحية هذا من أكثر القطاعات تضرراً.

ثامناً - تتضمن حزمة التمويل والتحفيز اجراءات لاستقرار العمالة الوطنية فضلاً عن استقرار حد كاف من العمالة الوافدة التي سنحتاجها بالتأكيد بعد الأزمة.

تاسعاً - استمرار الدولة في المشاريع العمرانية تحت الانشاء والمشاريع المعتمدة وتسهيل تمويلها.

عاشراً - اسراع الدولة في سداد التزاماتها تجاه المقاولين والموردين. وحث الجمعيات التعاونيات الاستهلاكية على تسديد مستحقات الموردين بأسرع ما يمكن ، خاصة وأن هذه الجمعيات تشهد ارتفاعاً كبيراً بحجم مبيعاتها ما يضمن لها سيولة كافية.

أحد عشر - كانت كلمة حضرة صاحب السمو الأمير ( 2020/3/22 ) بالغة الحكمة حين أكدت على معالجة التداعيات التعليمية لجائحة كورونا. ومن المؤسف - فعلاً - أن الكويت قد اضطرت الى اغلاق مدارسها وجامعاتها لمدة طويلة ، دون أن تكون مستعدة لتعويض ذلك من خلال التعليم عن بعد. وفي اعتقادنا أن من واجب وزارة التربية تلافى ذلك من خلال التعليم عن بعد بواسطة القنوات التلفزيونية. مع اعطاء حوافز للطلاب الذين ينجحون في متابعة ذلك.

### ثالثاً - نقاط جوهرية أخرى :

1. العمل على التخلص من كل أنواع الهدر في الانفاق الحكومي .
2. العمل على انشاء الصندوق الوطني للأزمات بشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، لكي تكون الكويت في المستقبل أكثر قدرة على مواجهة التغيرات الحادة وغير المتوقعة.
3. البدء فوراً بوضع تصور شامل لاعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي بكل ما يضمنه هذا التعبير من أبعاد انتاجية وتنافسية وعلمية. ونحن لا نقصد هنا الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي المطلوب في هذه الظروف ، ولكننا نقصد البدء بوضع غايات وأهداف هذا الاصلاح ، وتحديد اتجاهاته ، وخطوات تنفيذه . لأن الكويت - بعد انجلاء الأزمة بإذن الله - لن تستطيع المحافظة على ثقة الأوساط والمنظمات الاقتصادية العالمية ، ولن تستطيع المحافظة على تقييم ائتماني مرتفع ما لم يكن لديها برنامج إصلاح معلن ، والتزام جاد به.
4. مرة أخرى نقول أن ورقة الغرفة هذه ورقة مبادئه ، تجنبت الخوض في الآليات والتفاصيل ، لأن هذا يتطلب معلومات واحصاءات حديثة وكثيرة لا تتوفر لديها. والغرفة ، بالتالي ، تعرب عن استعدادها لمناقشة الورقة مع الجهات الحكومية المختصة ، وتطويرها تبعاً لذلك وفي ضوء المعلومات المطلوبة التي تملكها الجهات الرسمية.

واخيراً ، إننا لا نهوّل في خطورة الأزمة ولا نهوّن منها ، ولكننا على ثقة بقدرتنا على تجاوزها بإذن الله وفضله ، بالصف الواحد ، والجهد المشترك ، والفرعة العامة التي تعتبر من عادات وتقاليد وأخلاق الكويتيين في مثل هذه الظروف. إنها الازمة التي تدعونا جميعاً الى أن نسأل أنفسنا ماذا نستطيع أن نقدم للكويت ؟ ثم نسائل أنفسنا وتساؤلنا ضمائرنا إذا قصرنا في تقديم ذلك.

م.ج/ع.ت